متطلبات وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية دراسة في الإدارة الجبائية

The requirements and challenges of applyingelectronic management and digital transformation in economic institutions, a study in tax administration

د. نعاس حمزة التخصص القانون الدولي العامد. مجذوب عبد الرحمان التخصص القانون العام الاقتصادي

كلية الحقوق والعلوم السياسيةكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تلمسان أبو بكر بلقايدجامعة تلمسان أبو بكر بلقايد

مخبر حقوق الانسان والحريات مخبر متوسطي للدراسات القانونية

decteurh.n2017@gmail.comMedjdoubabderrahmane4@gmail.com

ملخص:

موضوع رقمنة الإدارة في الجزائرية أحتل مكانة كبيرة في الأونة الأخيرة لدى السلطات، حيث بذلت الجزائر مجهودات جبارة من أجل تحقيق هذا الهدف المهم والاستراتيجي الذي سيعتبر مرحلة مهمة، ونقطة تحولي أساسي في شتى المجالات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالرقمنة ستحل العديد من المشاكل التي طرحت سابقا من رشوة وتزوير وتهرب ضريبي والسوق الموازية واللامساواة وانعدام الشفافية، وانتشار البروقراطية، والمحسوبية، والقضاء على المنافسة الغير النزيهة والحرة، وبهذه التقنية الحديثة سنشهد تطور ملحوظ في السنوات القادمة وستظهر مجهودات الكفائات الجزائرية، وسيتحسن الاقتصاد الجزائري بشكل تدريجي، لكن هناك تحديات ومعوقات وصعوبات تبقى قائمة ولابد على الدولة الجزائرية مواجهة هذه التحديات المتمثلة في التحديات السياسية والبشرية والجوسسة والتوقيع الالكتروني، والتنظيمية والإدارية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية والتقنية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارةالجبائية، التحديات، الواقع، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

The issue of digitizing the administration in Al Jazeera has recentlyoccupied a greatposition with the authorities, As Algeria has made tremendous efforts to achievethis important and strategic goal, Whichwillbeconsidered an important stage, And a fundamentalturning point in variousfields, Whetherpolitical, Economic, Social and cultural. Throughdigitization, Many of the problemsthat have been raisedwillbesolved. Previouslyfrombribery, Fraud, Taxevasion, The parallelmarket, Inequality and lack of

transparency, The spread of bureaucracy, Nepotism, And the elimination of unfair and free competition،Withthis modern technology, Wewillwitness a remarkabledevelopment in the comingyears, And the efforts of the Algerian competencieswillappear, And the Algerian economywillgraduallyimprove, But there are challenges, Obstacles and difficultiesthatremain.

keywords: Digitization, Tax administration, Challenges, Reality, Economic institutions.

مقدمة:

الرقمنة موضوع حديث وجديد وأصبح مهم بالنسبة للدولة الجزائرية، إذ تسعى الجزائر إلى رقمنة مؤسساتها وإداراتها وخاصة الإدارة الجبائية، إذ ساهمت تداعيات كورنا في ترسيخ هذه الفكرة وهذا ما لاحظناه في الجامعات والعديد من المؤسسات التي كانت تسعى للتواصل مع العملاء والموطنين والشركاء عن بعد وتسهيل العمل عليهم، إذ تعد الرقمنة من أهم التوجهات السياسية في العصر الحالي مما لها من تأثير في البيئة الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية، من أجل تحسين جودة الخدمات المختلفة ودعم وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي، وقد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وباتت حلم العديد من الدول في إدخالها والعمل بها وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح وخاصة نجاحها في تحسين النظام الضريبي، فرقمنة النظام الضريبي يساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية بأقل جهد ووقت ممكن.

نجد أهمية هذا البحث المتواضع في التعرف على رقمنة الإدارة بصفة عامة والإدارة الجبائية بصفة خاصة لما لهم من ارتباط وثيق حيث لا يمكن لتقدم الواحدة على الأخرى ولا يمكن الاستغناء الواحدة عن الأخرى، لأن الإدارة الجبائية لا يمكن أن تتطور إلا بتطور باقي الإدارات، لأن التحصيل الجبائي مرتبط بباقي الإدارات، ولا يمكن احصائه بشكل دقيق إن لم نكن أمام إدارة إلكترونية عامة مرقمة، إذا نجاح الواحد مرتبط بالأخر.

تهدف هذه الورقة البحثية في التعرف على واقع الرقمنة في الجزائر ومعيقاتها وصعوبات تطبيقها والاجراءات التي اتخذت في سبيل نجاح هذا المشروع المتمثل في رقمنة الإدارة والإدارة الجبائية والتحديات التي ستواجهها الجزائر في مجال الرقمنة والتي بتحقيقها ستخطو خطوة إلى الأمام شيئا فشيئا، وكذلك التعرف على إيجابيات الرقمنة وسلبياتها وأهدافها.

المنهجية المتبعة حسب تقديرنا في طيات هذه الورقة البحثية المسمات الحديث عن رقمنة الإدارة العامة والإدارة الجبائية واقع وتحديات هو المنهج والأسلوب الوصفي ومن بين المناهج الأكثر استعمالا هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم موضوع البحث ويتناسب معه حسب ما ارتأينا.

الإشكالية المراد طرحها في هذا الصدد كالتالي: إلى أي مدى وصلت الجزائر إلى تطبيقالرقمنةفي الإدارة الجبائية بين الواقع والتحديات؟ وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة أتبعنا النموذج التالي:

المطلب الأول: تعريف وواقع الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية:

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الرقمنة في الإدارة العامة والإدارة الجبائية الجزائرية:

والذي سيتم عرضهم كالتالي:

المطلب الأول: تعريف وواقع الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية:

تعد الإدارة الجبائية والضريبية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد، وذلك لما لها من دور وأهمية بالغة على ايرادات وعوائد الدولة، حيث تساهم هذه المداخيل في النفقات العمومية للبلاد، إذ تسعى الإدارة الجبائية إلى تحسين أدائها وضبط أعمالها وتحسين تسييرها، الأمر الذي أدى بالإدارة الجبائية إلى استحداث طرق وتقنيات حديثة وجديدة مواكبة للتطورات العصرية والتي تكون أكثر فعالية ونجاحا، لهذا عرفت الإدارة الجبائية تحولا رقميا في اطار "مشروع عصرنة الإدارة الجبائية"، حيث سنتناول في هذه الجزئية تعريف الرقمنة وأهدافها وإيجابياتها وسلبياتها وواقع الرقمنةالجبائية في الجزائر وما وصلت إليه من تطورات، حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين ألا وهما:

الفرع الأول: الإطار النظري للإدارة الإلكترونية:

الفرع الثاني: واقع الإدارة الالكترونية الجبائية:

والذي سيتم عرضهم كالتالي:

الفرع الأول: الإطار النظري للإدارة الإلكترونية: في البدأ لابد من التطرق والتعرف على بعض المصطلحات التي تفيدنا أو المصطلحات المتشابهة مثل الرقمنة، التحول الرقمي.

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية والمصطلحات المشابهة لها:

تعريف الرقمنة: تشير الرقمنة إلى إنشاء تمثيل رقمي للأشياء المادية مثل مسح مستند ورقي ضوئيا وحفظه بصيغة مستند رقمي آخر في جهاز الحاسوب.

تعريف التحول الرقمي: فهو التغيير الكامل في العمليات التجارية وتحويل كافة الأعمال عن طريق الرقمنة ويتمحور هذا الفرق حول الاستفادة من المعرفة التقنية الحديثة ودمجها في جميع مجالات الأعمال لتعزيز المشاركة وخلق قيمة جديدة لدى الأفراد أو المؤسسات[1].

تعريف الإدارة الإلكترونية: هي قدرة القطاعات والأجهزة الإدارية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين منها إلكترونيا، وبشفافية، ومساواة، وبسرعة متناهية ودقة عالية وفي أي وقت وفي أي مكان، مع ضمان سرية وأمن المعلومات، كما عرفت بأنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الإدارة وليست بديلا عنها كما لا تهدف لإنهاء دورها والإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا ورق تستخدم الأرشيف الإلكتروني، غير مقيد بزمان والمكان. ويمكننا أن نقول أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام الإدارة لتكنلوجيا الاتصال والمعلومات مع مختلف الأطراف العملاء الموردين الموظفين الحكومة الزبائن...إلخ، وهذا من أجل تقليل الجهد والوقت والتكلفة بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة[2].

ثانيا: أهداف وإيجابيات وسلبيات الإدارة الإلكترونية: تتمثل في النقاط التالية:

1. أهداف الإدارة الإلكترونية: Objectives of electronic management

- **تقليل كلفة الإجراءات الإدارية والجبائية، وزيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال علاقتها مع المواطنين والعملاء والزبائن والشركات والمؤسسات.**
- **جلب أكبر قدر ممكن من العملاء في آن واحد وربح الوقت.**

- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بالأرشيف الرقمي مع ما يوجد فيه من سهولة العمل وسرعة وثقة ودقة.

- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل.

- القضاء على القيود المكانية إذ يمكن التعامل مع الإدارة عن بعد دون عناء التنقل، والقضاء على القيود الزمانية الليل النهار الشتاء الصيف فترات العطل، إذ تسهل التكنلوجيا هذه المهام، وكذلك تسهل التواصل ومخاطبة الموظفين والاجتماع معهم وعقد مؤتمرات وندوات وملتقيات عن بعد.

- الرفع من كفاءات وقدرات ومهارات الموارد البشرية للإدارة الجبائية.

- القضاء على الرشوة في قطاع الإدارة الجبائية، بحيث تسهل الرقمنة كشف أي تلاعب بالمستندات والأرقام الجبائية.

- القضاء على النهب والسرقة واستبداد الأموال العامة للإدارة الجبائية.

- معرفة المداخيل الحقيقية للإدارة الجبائية.

- سهولة الوصول إلى المعلومات والإحصائيات الدقيقة للإيرادات الجبائية.

- القضاء على التهرب الضريبي[3].

2. إيجابيات وسلبيات الإدارة الإلكترونية:

❖ إيجابيات الإدارة الإلكترونية:Advantages of electronic management

–حفظ المعلومات، إذ تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر.

–التخزين، فعملية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين ألاف الصفحات.

-التقاسم (المشاركة)، حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الأنترنت.

-سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام، تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات.

-سهولة التوصيل، حيث يتم توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل البشري والربح المادي من خلال بيع منتج رقمي سواء على أقراص مليزرة، أو إتاحته على شبكة بهدف تغطية التكاليف لضمان استمرار العمليات[4].

-تمكن الرقمنةالجبائية من إدارة الأزمات في الفترات الوبائية مثل فيروس كورونا.

-تقديم الخدمات بكفاءة، وللجميع دون تمييز.

-تسهيل القدرة على المنافسة بين الشركات.

-المساواة والشفافية بين المواطنين والقضاء على البيروقراطية والرشوة والفساد الإداري والجبائي.

-تخفيض تكاليف وضغط الإنفاق العام، وتطوير البنى التحتية العامة في حقل التكنولوجيا والاعلام والرقمنة.

-التقليل من التعقيدات الإدارية، والقضاء على الحواجز الزمانية والمكانية.

-تحفيز استخدام الأنترنت[5].

❖ **سلبيات الإدارة الإلكترونية:**Disadvantages of electronic management

تتمثل سلبيات الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

-زيادة البطالة لأن الآلة ستعوض الإنسان، وطريقة العمل التقليدية تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين والرقمنة تقضي على هذه الاحتياجات.

-خطر التجسس الالكتروني على الإدارات وهذا يهدد الأمن القومي للدولة، من خلال التدخل الغير مباشر في شؤونها الداخلية، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأجهزة الحساسة في البلد.

-التبعية للغير، تحتاج الإدارات والمؤسسات إلى خبرات الآخرين من أجل تطوير البرامج خاصة تلك المحمية بحقوق الملكية الفكرية، وفي حالة عدم إنتاج التكنولوجيا محليا تكون الدولة وأمنها القومي في خطر خصوصا إذا تعلق الأمر بمجالات حساسة في البلد[6].

الفرع الثاني: واقع الإدارة الالكترونية الجبائية: لقد طرأت عدة إصلاحات ضريبية في الجزائر منذ 1992 إلى غاية 2022 من بينها اصلاحات الضرائب والرسوم والتي تتمثل في الضرائب على الدخل الاجمالي والضرائب على أرباح الشركات بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة، ومن أهم التعديلات والاصلاحات التي عرفها قطاع الضرائب، الضريبة على أرباح الشركات IBS جاءت هذه الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC السابقة، وكذلك الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على القيمة المضافة TVA والضريبة على النشاط المهني TAP والضريبة الوحيدة الجزافية IFU والتحفيزات الجبائية مثل الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة والاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بدءا من انطلاق النشاط، كما طرأت اصلاحات تنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية عن طريق انشاء مديرية كبريات المؤسسات في 2006 مخصصة لكبار مكلفين بالضريبة، ومراكز الضرائب في 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراكز الجوارية للضرائب التي يضم المكلفين بالضريبة الصغار، تكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها، كما وضعت الجزائر من اجل اصلاح الادارة الجبائية تدابير إلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية وتتمثل هذه التدابير في:

أولا: إنشاء موقع web خاص بالإدارة الجبائية: نظرا لتوسع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة، تم انشاء موقع الكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz باللغتين العربية والفرنسية، لتمكين المكلفين من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الضريبية السارية، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، ينشر في هذا الموقع كل الاعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجباية كما يسمح الموقع بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية، المناشير والتعليمات وكذا الوثائق الجبائية من الدلائل والكتيبات الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية، يعتبر هذا الموقع فضاء الكتروني يسمح بإتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها، وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ودون عناء التنقل إلى مصالح الإدارة الجبائية.

ثانيا: التصريح الالكتروني للضرائب والرسوم: اعتمدت الإدارة الجبائية في الجزائر تطبيق نظام التصريحات الإلكترونية والتخلي على التصريحات الورقية من خلال البوابتين "جبايتك" "مساهمتك" حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بالمبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة بالاعتماد على خدمة الإعلام الآلي والأنترنت، ويمكن الولوج إلى البوابتين عن بعد من خلال الاتصال بالأنترنت من الكمبيوتر أو اللوحة الإلكترونية أو الهاتف النقال، كما يجب أن يتوفر لدى المكلف بالضريبة للقيام بهذه الخدمات تجهيزات مبسطة لتكنولوجيا المعلومات تتكون من دعامة موصولة بخدمة الإنترنت، طابعة متصفح الأنترنت، برنامج لقراءة المستندات PDF يخضع النظام القانوني لتصريح ولدفع للضرائب والرسوم عن بعد للمواد التالية: أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017، أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة، أحكام المادة 65 من القانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتمم، السند القانوني الذي يعترف بالكتابة في شكلها إلكتروني كدليل وبنفس درجة الكتابة على الورق، محدد في أحكام المادتين 323 مكرر و323 مكرر1 من القانون المدني، الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 – 162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم.

1. بوابة التصريح الإلكتروني "جبايتك": يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب، "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية عن طريق تعزيز التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، و يتلخص نظام المعلوماتية "جبايتك" في النقاط التالية:

❖ في ما يخص الإدارة:In regards to management

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدأ من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

❖ في ما يخص المكلفين بالضريبة: With regard to taxpayers

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامتهاالجبائيةالمحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- الدفع عبر الإنترنيت لضرائبه ورسومه.

- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.

- تقديم الطعون "طعون ولائية، تخفيض مشروط...وغيرها".

2. بوابة التصريح الالكتروني "مساهمتك": تعتبر البوابة الجديدة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط وتسهيل القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جواري للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب عبر كامل تراب الوطن، وتمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة فرصة تصفية التزاماته الجبائية عبر الإنترنت ومباشرة عملية دفع عن طريق التحويل المالي عبر النظام البنكي للدفع الجماعي، لكي يتم أخذ التصريح الالكتروني بعين الاعتبار، يجب أن يصحب التصريح إصدار لأمر الدفع مرتبط بالعملية، على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة، ويتم تقديم هذه الخدمة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب حيز الخدمة، تقدم هذه الخدم ما يلي:

- التصريح الجبائي الشهري.

- التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية.

- طلب التوطين البنكي.

- دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة.

إن العمل بنظام بوابة "مساهمتك" يمنح للمكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وآمن، إذ تتوفر هذه البوابة على الوظائف التالية:

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة مع امكانية تحديث رمز الوصول.
- المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضريبة والرسوم مع الحساب التلقائي لها.

- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد عن طريق البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية.
- المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها.
- توثيق كامل لعروض خدمات بوابة "مساهمتك".

يتم منح المكلف رمز الدخول إلى فضائه الخاص، بعد عملية إدخال البيانات، يظل التصريح في وضع المسودة، في الفضاء الخاص بالمكلف بالضريبة، ولا يمكن لأي طرف آخر الدخول إليه[7].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الرقمنة في الإدارة العامة والإدارة الجبائية الجزائرية:

رقمنة الإدارة بشكل عام أو رقمنة الإدارة الجبائية بشكل خاص يواجه مجموعة من التحديات التي يجب التغلب عليها وإن لم تتمكن الدولة من القضاء على هذه الحواجز والصعوبات والعراقيل والتحديات لا يمكن أن نصل إلى إدارة جبائية رقمية ناجح وفعال، خصوصا مع الحاجة الملحة للتحول نحو رقمنة الإدارة الجبائية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضاء على العديد من الحواجز الزمانية والمكانية والبيروقراطية والضبابية والتهرب الضريبي ومواكبة للتطورات التي يمر بها العالم اليوم...إلخ، حيث تكمن هذه التحديات في الارادة السياسية، التحديات البشرية، التحديات الاجتماعية، تحديات الجوسسة، التحديات التنظيمية والإدارية، التحديات التقنية، التحديات الأخلاقية، والتحديات القانونية، لذى سنقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين وهما:

الفرع الأول: تحديات التحول الرقمي في الجزائر:

الفرع الثاني: التحديات القانونية للرقمنةالجبائية في الجزائر:

حيث سنعرضهم كالتالي:

الفرع الأول: تحديات التحول الرقمي في الجزائر: Challenges of digital transformation in Algeria

في سياق التحول الرقمي في الجزائر يبدوا واضحا أن هذا التحول يواجه عدة تحديات رئيسية التي تتمثل في النقاط التالية:

أولا: التحديات السياسية "الارادة السياسية":Political challenges

لابد قبل كل شيئ أن تكون هناك رغبة سياسية لدى المسؤولين الكبار الرؤساء والوزراء والقيادات في الجيش، والأحزاب السياسية والمؤسسات والشخصيات الفاعلة في المجتمع...إلخ، لأنه إن لم تكن هناك الرغبة السياسية لا يمكن لهذا الهدف المنشود أن يتحقق، ويمكن لهده الجهات في بعض الأحيان هي من تعيق تقدم الرقمنة، خوفا على مصالحم ومراتبهم ومقاعدهم السياسية، لأن الرقمنة فيها الشفافية ولا تنحاز، وبمعنى أخر الرقمنة تشكل تهديد لهؤلاء نضرب مثلا رقمنة بطاقة الإنتخاب وتنظيم انتخابات الكترونية، في هذه الحالة تكون الانتخابات شفافة ولا يمكن تزويرها وبالتالي هذا لا يروق للعديد من المسؤولين.

ثانيا: التحديات البشرية:human challenges

من المهم فهم رأسمال البشري كجزء من رئس المال الفكري في الكيان الاقتصادي، وتطرح أهمية تنمية الرأسمال البشري وإدخال تقنيات رقمية مختلفة متطلبات جديدة للفرد كمشارك في هذه العملية، فحسب العالم الروسي S.P. KAPITSA التغيير الحالي هو تحول ديموغرافي عالمي حيث يكون الإنسان هو الفاعل الرئيسي في تطوير جميع العمليات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، فقد أدى إنشاء أجهزة الكمبيوتر وانتشار تقنيات المعلومات إلى تفاقم أزمة الفرد وشخصيته وإمكانياته، بحيث طرحت الأداة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الإحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية، وبالتالي فنقص الموارد البشرية المؤهلة وبعض الإحجام عن التغيير وقلة الملفات الشخصية المتخصصة في المهن الرقمية في السوق الرقمي ونقص المهارات التقنية الرقمية يقف عقبة أمام تنفيذ استراتيجيات الرقمنة في الجزائر، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمار رأسمال البشري ليحل محل رأسمال المادي في التسريع التكنولوجي[8].

ثالثا: تحديات الجوسسة "الحماية السيبرانية":Spy Challenges

إن رقمنة الإدارة العامة والإدارة الجبائية قد تكون عرضة للتجسس والقرصنة، وبالتالي تكون الادارة عرضة للتهديدات الأمنية وبإمكان التدخل في شؤونها الداخلية، وليس هذا فحسب بل يتعرض الأمن القومي للخطر خصوصا المؤسسات الحساسة في البلاد.

رابعا: التحديات الاجتماعية:social challenges

يمكن ادراج النسيج الاجتماعي ككل في منطق الأمة الرقمية كضرورة لضمان التماسك الاجتماعي والاقتصادي ويعد الوصول إلى الانترنت وتقليص الفجوة الرقمية والأمية الرقمية أداة أساسية للتنمية الاقتصادية وتشكل حجر الزاوية في أي استراتيجية تهدف إلى أن تصبح من خلالها أمة رقمية.

1. **الفجوة الرقمية: تمت صياغة مصطلح الفجوة الرقمية في النصف الثاني من التسعينيات، وهي مجموعة الاختلافات في الممارسات التي تشكل عدم المساواة الاجتماعية، الفوارق التي يمكن أن توجد بين المواطنين والأسر والشركات والمناطق الجغرافية فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الانترنت ويشمل أيضا قضايا تطوير المهارات اللازمة لإستخدام هذه التقنيات عند توفرها.**

2. **الأمية الرقمية: يتعدى مفهوم الأمية الرقمية التعريف المبسط الذي يقتصر على الكتابة والقراءة، ليشمل عدم معرفة كيفية إستخدام التقنيات الجديدة، ومن ثم فإن الأمية الرقمية تشمل عدم القدرة على القراءة والكتابة والحساب وفهم الجمل القصيرة وإستخدام الكمبيوتر[9].**

خامسا: التحديات التنظيمية والادارية: Organizational and administrative challenges

أوضحت العديد من الدراسات التأثير الإيجابي لإستخدام التقنيات الرقمية الجديدة على النمو الإقتصادي وتشير إلى التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق النجاح في التحول الرقمي، فقد شهد التحول الرقمي في المغرب أوجه قصور خاصة في إدارة البرامج الرقمية، وعدم وجود رؤية متكاملة للتحول الرقمي، مما يوفر استجابة جزئية ومنعزلة لاحتياجات المواطنين والشركات لم يسمح بالإدارة الفعالة لتنفيذ البرامج الرقمية[10].

سادسا: المتطلبات التقنية: Technical challenges

– متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت، يتطلب التدفق العالي للأنترنت ووفرة الكابلات البحرية.

– المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.

– المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية[11].

سابعا: التحديات الأخلاقية للرقمنة:ethical challenges

من بينها الخصوصية والمعلومات الخاصة بالفرد الذي يريد إخفاءها، أو الاحتفاظ بها لنفسه، أو حجب المعلومات عن الجماعة بحيث يتحكم الفرد في نوع وكم المعلومات التي يريد أن يعرفها الناس عن نفسه وعن حياته وأمواله وعائلته ومهنته ومعاملاته...إلخ، كما يمكن أن يكون الكشف عن بعضها ضروري من أجل الشفافية، مثال ذلك: التصريح بالممتلكات قبل شغل أي منصب سيادي، الأمر الذي أدى بدوره إلى طرح العديد من الإشكاليات، بين حماية المعلومات الخصوصية والكشف عن المعلومات الخاصة واظهارها للجمهور من أجل الشفافية[12].

ثامنا:تحديات التوقيع الالكتروني:كما هو معروف إن الإدارة تستعمل الوثائق وهذه الوثائق لكي تكون لديها الحجية الثبوتية تحتاج إلى إمضاء وتوقيع وفي بعض الأحيان بسمة، لذى لابد من إيجاد طريقة للتوقيع الالكتروني تكون أكثر نجاحا ونجاعة، هذه من بين التحديات حتى نكون أمام إدارة إلكترونية ناجح وفعالة.

الفرع الثاني: التحديات القانونية للرقمنةالجبائية في الجزائر:legal challenges

من أجل التحول نحو رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر لابد من وضع ترسنة من القوانين والتشريعات التي تنظم الرقمنةالجبائية وتنظم رقمنة الادارة بشكل عام وكل قانون يأتي حسب ما تتطلبه الإدارة من قوانين وتشريعات، لقد أمر رئيس الجمهورية، خلال ترؤسهلإجتماع مجلس الوزراء، توجيهات للحكومة تقضي بالشروع الفوري في تسريع مسار الرقمنة والإحصاء الدقيق كنظام عمل قاعدي في كل القطاعات، لا

سيما أملاك الدولة والضرائب والجمارك والميزانية، حسب ما افاد به بيان لرئاسة الجمهورية، وأوضح ذات المصدر أنه بخصوص الرقمنة كأحد المحاور المستعجلة، "وجه رئيس الجمهورية الحكومة بالشروع الفوري في تسريع مسار الرقمنة والإحصاء الدقيق كنظام عمل قاعدي في كل القطاعات لا سيما أملاك الدولة والضرائب والجمارك والميزانية"، كما وجه رئيس الجمهورية إلى "خلق أرضية رقمية محينة تقدم معطيات ومؤشرات صحيحة تفضي إلى اتخاذ القرارات المناسبة وتحارب البيروقراطية"[13].

وجاء ضمن المصدر نفسه "أمر السيد الرئيس وزير المالية ووزيرة الرقمنة بتجسيد مشروع الرقمنة في القطاعات المذكورة، في غضون 06 أشهر على أقصى تقدير، كمرحلة أولى قبل الرقمنة الشاملة"، كما أمر بتأسيس بنك معلومات جزائري، "بشكل فوري ومستعجل" من قبل وزارة المالية، يسهل على مختلف مصالح الدولة، ممارسة مهامها وأداء واجبها تجاه مواطنيها، "بأمثل وأنجع أسلوب".

وفي نفس الاطار، أمر رئيس الجمهورية تعليمات من اجل الاعتماد في تحقيق هذا الهدف "الحيوي بالنسبة للدولة"، على أحسن الخبراء والكفاءات الوطنية ومكاتب الدراسات دوليا، وأكد رئيس الجمهورية خلال الاجتماع أن "الهدف من الرقمنة ليس تحديث وعصرنة المعاملات الإدارية التي تعتبر تحصيل حاصل في هذا المجال، بل هي قضية أمن قومي وخدمة لمصالح المواطن، على رأسها التحديد الدقيق لأملاك الدولة وأملاك الأفراد"[14].

الخاتمة:

من خلال ما تم دراسته في هذه الورقة البحثية حول رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية واقعها وتحدياتها، وجدنا بأن لكل شيءإيجابيات ومزايا وسلبيات فالرقمنة مثلما هي مفيدة قد تكون مضرة كذلك في نفس الوقت، لذى توجب مواجهة التحديات بما فيها التحديات الأدبية والتقنية والجوسسة والقرصنة...إلخ، وقد خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن أن نقترحها في النقاط التالية:

- رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية مشروع مهم وضروري لتحقق تقدم في القطاع الضريبي والجبائي.
- رقمنة الادارة الجبائية لديها محاسن ومساوء ايجابيات وسلبيات، وعلى الرغم من ايجابياتها إلا أن هناك مخاطر محتملة من الرقمنة كتجسس والبطالة والتبعية...إلخ.

- يمكن أن نقول من خلال الدراسة أن واقع الرقمنة في الجزائر مجسد في غالبية القطاعات وستعمم في كامل الادارات الجزائرية المسألة مسألة وقت فقط، والجزائر تمكنت من هذه التكنولوجيا المهمة.

- الادارة الجبائية في الجزائر مرقمنة ونجحت إلى حد كبير ومازلنا نتوقع الأفضل، الجزائر خطت خطوة مهمة إلى الأمام.

- العمل على رقمنة كل الإدارات الجزائرية لأن رقمنة الإدارة الجبائية والضريبية لها علاقة بباقي الإدارات أو بمعنى أخر تتحصل الإدارة الجبائية على الضريبة من الإدارات العامة الأخر فإن لم تكن هذه الإدارات مرقمنة فعملية إحصاء الضريبة لا تكون دقيق، وبالتالي يمكن أن يكون هناك تهرب للضريبة.

- القضاء على السوق الموازية أي الأعمال التجارية الغير مشروعة بحيث لا يمتلك أصحابها سجلات تجارية ولا يدفعون ضرائب.

- تخفيض الضريبة لأن هذا سيشجع التجار على التصريح الحقيقي بمداخيلهم، وبالتالي يكون هناك أكبر قدر ممكن من المشاركين ونتفادى التهرب عن الضريبة.

- المراقبة البعدية أي مراقبة الأسواق والمحلات والقضاء على التجارة الموازية والتهرب الضريبي وكذلك القضاء على التصريحات الكاذبة لمداخيل التجار.

- تدريب الموظفين على الرقمنة وإقامة دورات تكوينية ودورية لهم لتحسين أدائهم في مجال الرقمنة.

- هناك رغبة سياسية ورغبة القادة في رقمنة الادارة الجزائرية وعلى رئسهم السيد رئيس الجمهورية.

- الجزائر لديها الامكانيات البشرية والتقنية والتنظيمية والادارية والقانونية لمواجهة كل الصعوبات التحديات التي تعيق الرقمنة في الجزائر.

والاقترحات التي نقدمها في صدد هذا الموضوع:

- نشر الثقافة والوعي الإلكتروني لدى الموظفين بالدرجة الأولي والموطنين بالدرجة الثانية.

- تخصيص ميزانية مالية كافية لرقمنة الإدارة الجبائية وبقية الإدارات التي تتعامل مع الإدارة الجبائية.

– العمل على وفرة أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية لدى المواطنيين، وبأسعار مناسبة، لأن هذا سيساهم بشكل أو أخر في استخدام التكنولوجيا.

[1]. د. محمد أديب، الرقمنة والتحول الرقمي، وأثارهما على المؤسسات والموظفين، مجلة لكدين، الموقع الإلكتروني: ae.linkedin.com، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/15، الساعة: 15:34.

[2]. رمزي حموش، سامية بوضياف، فعالية عناصر الإدارة الجبائية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية – من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية- ، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 05، العدد 01، السنة 2021، ص 205.

[3]. د. مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، السنة 2022.

[4]. قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، السنة 2022، ص 237 - 238.

[5]. حنيش أحمد، المرجع السابق، ص 89.

[6]. رمزي حموش، سامية بوضياف، المرجع السابق، ص 206.

[7]. كماش حسين، بوخدوني لقمان، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و" مساهمتك"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2022، ص 774 – 779.

[8]. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 02، العدد 01، السنة 2020، ص 72.

[9]. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، المرجع السابق، ص 72.

[10]. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، المرجع السابق، ص 74.

[11]. قوادري محمد، المرجع السابق، ص 238.

[12]. د. مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، السنة 2022، ص 160.

[13]. رئيس الجمهورية يوجه الحكومة بالشروع في تسريع مسار الرقمنة، علوم وتكنولوجيا، الإذاعة الجزائرية، الموقع الالكتروني: news.radioalgerie.dz، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/18، الساعة: 19:32.

[14]. رئيس الجمهورية يأمر بتجسيد مشروع الرقمنة على مستوى قطاع المالية في غضون ستة أشهر، وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الالكتروني: www.aps.dz، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/18، الساعة: 19:44.

قائمة المراجع:

1. **إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 02، العدد 01، السنة 2020.**
2. **حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، السنة 2022.**
3. **د. مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، السنة 2022.**
4. **رمزي حموش، سامية بوضياف، فعالية عناصر الإدارة الجبائية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية – من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية– ، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 05، العدد 01، السنة 2021.**
5. **قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، السنة 2022.**

.6 كماش حسين، بوخدوني لقمان، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و" مساهمتك"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2022.

7. د. محمد أديب، الرقمنة والتحول الرقمي، وأثارهما على المؤسسات والموظفين، مجلة لكدين، الموقع الإلكتروني: ae.linkedin.com، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/15، الساعة: 15:34.

8. رئيس الجمهورية يأمر بتجسيد مشروع الرقمنة على مستوى قطاع المالية في غضون ستة أشهر، وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الالكتروني: www.aps.dz، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/18، الساعة: 19:44.

9. رئيس الجمهورية يوجه الحكومة بالشروع في تسريع مسار الرقمنة، علوم وتكنولوجيا، الإذاعة الجزائرية، الموقع الالكتروني: news.radioalgerie.dz، تاريخ الدخول إلى الموقع الالكتروني: 2023/08/18، الساعة: 19:32.